

النشرة الإخبارية الأسبوعية

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية
Ministry of Planning and Economic
Development



الخميس 21 أكتوبر 2021

الإصدار الشهري الثالث والعشرون، العدد 3

أولاً: التقارير الدولية

في هذا العدد:

- التقارير والصحف الدولية
- الأخبار الأسبوعية
- النشاط المالي
 - التخصيم
 - التأجير التمويلي
 - التمويل متناهي الصغر
 - أداء البورصة المصرية (انفوجراف)
- انفوجراف

Contact Us

<http://www.mped.gov.eg>

- **معهد التمويل الدولي، ارتفاع مرتقب للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مصر إلى 397 مليار دولار¹.**
 - يتوقع معهد التمويل الدولي IIF ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر إلى 389 مليار دولار مع نهاية العام الجاري واستمرار صعودها لتصل إلى 397 مليار دولار خلال العام المقبل بينما ستتحسن نسبة التغير في هذا الناتج من 1.6% في عام الوباء إلى 3% هذا العام وأكثر من 4.8% في 2022.
 - وأوضح "جاربيس إيراديان" رئيس قسم الاقتصاد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بمعهد IIF، أن تحسن الناتج المحلي الإجمالي يرجع إلى قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة وباء كورونا من خلال استجابة الحكومة بالإجراءات الصحية الفعالة في الوقت المناسب واستخدام مجموعة شاملة من التدابير المالية والنقدية وتمويلات كافية من مصادر متعددة الأطراف.
 - وتوقع معهد التمويل الدولي، استمرار تعافى الناتج المحلي الإجمالي منذ عام الوباء وحتى العام القادم وكذلك تحسن مرتقب في متوسط معدل التضخم ليقف من 5.7% في 2020 إلى 4.5% بنهاية العام الحالي ويستقر تقريبا عند 4.6% في 2022.
 - وتوقع أيضاً زيادة تدفقات رأس المال هذا العام لمصر إلى 22.6 مليار دولار ارتفاعاً من 6.9 مليار دولار فقط في عام الوباء بسبب توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية في أنحاء العالم نتيجة انتشار فيروس كورونا منذ بداية العام الماضي وحتى الآن لدرجة أن عدد المصابين بكوفيد 19 تجاوز 241 مليون حالة واقترب عدد الوفيات من 5 ملايين ضحية.
 - وأوضح أن إذا كانت ديون الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من المتوقع أن ترتفع قليلاً من 91.9% العام الماضي إلى 93.3% هذا العام إلا أنها ستهبط إلى 89.4% خلال العام القادم، ولكن الديون الخارجية من المتوقع أن ترتفع من 34.1% من الناتج المحلي الإجمالي العام الماضي إلى 36.4% بنهاية العام الجاري وإلى 38.8% العام المقبل في حين أن الاحتياطي الرسمي الذي بلغ 32.7 مليار دولار في عام الوباء سينخفض قليلاً إلى 32.6 بنهاية العام الحالي ولكنه سيتحسن ليرتفع إلى 33.7 مليار دولار خلال العام المقبل.
 - وأضاف معهد التمويل الدولي، أن الحكومة تحاول مواجهة الزيادة المرتقبة في تكاليف الاقتراض عندما يرفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي «البنك المركزي الأمريكي» سعر الفائدة خلال الشهور القادمة ولكن مصر تسجل تقدماً ملموساً حيث هبطت نسبة الإنفاق من الميزانية إلى 36% في يونيو الماضي بدلاً من 40% في نفس الشهر من عام الوباء وتستهدف انخفاضها أكثر إلى 32% بحلول منتصف العام القادم.
 - وأشار معهد التمويل الدولي، أن قد استطاعت الحكومة رفع صافي الاحتياطي الأجنبي في مصر في أغسطس الماضي لتصبح أكثر قدرة على مواجهة أي تقلبات في سوق الديون، كما أن لديها أنشطة اقتصادية أخرى تساعد على التعامل مع أي انخفاض في تدفقات الاستثمارات الأجنبية غير أنها تسعى أيضاً لتنويع سداداتها وتوسيع قاعدة المستثمرين في ديونها والتحول إلى الديون ذات الأجل الطويلة لتتمكن من تخفيف الضغوط الفورية التي تواجهها بسبب خروج المستثمرين الأجانب من خلال تأجيل سداد التزاماتها المالية.
 - ويوضح الجدول توقعات معهد التمويل الدولي، لمعدلات النمو في بعض البلدان ومن بينهما مصر:

	2020	2021	2022	2020	2021	2022
	Real GDP growth, %			Fiscal balance, % GDP		
Egypt*	1.6	3.0	4.8	-7.9	-8.0	-7.1
Jordan	-1.6	2.2	2.6	-7.0	-5.8	-4.4
Lebanon	-26.2	-8.3	4.1	-5.2	-4.7	-2.9
Morocco	-6.3	4.8	4.2	-7.7	-6.0	-5.1
Sudan	-1.6	1.0	2.7	-6.1	-4.5	-2.4
Tunisia	-9.3	2.6	3.7	-13.5	-9.9	-8.0

¹ <https://almalnews.com/%d9%85%d8%b9%d9%87%d8%af-iif-%d8%a7%d8%b1%d8%aa%d9%81%d8%a7%d8%b9-%d9%85%d8%b1%d8%aa%d9%82%d8%a8-%d9%84%d9%84%d9%86%d8%a7%d8%aa%d8%ac-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%ad%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%ac/>

- وأكد معهد التمويل الدولي، أن الحكومة المصرية استطاعت أن تُكمل بنجاح في يونيو الماضى المراجعة الثانية والأخيرة لبرنامج الإصلاح الاقتصادى الذى يدعمه صندوق النقد الدولي من خلال اتفاقية تنفيذ الإصلاحات المطلوبة للحصول على الدعم المالى SBA والتي تستغرق 12 شهراً، حيث حققت الحكومة من خلال سياساتها النقدية والمالية التوازن المناسب لدعم التعافى الاقتصادى القوى من تداعيات وباء كورونا وفى نفس الوقت تواصل الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلى وتسعى لتقليص الديون العامة وإعادتها إلى مسار الاتجاه النزولى.
- وأضاف أن قد أعلنت الحكومة المصرية أنها تستهدف تحقيق نمو اقتصادى بأكثر من 5.5% مع نهاية السنة المالية الحالية، بعد أن سجلت 3.3% خلال السنة المالية المنتهية يونيو الماضى، رغم استمرار فيروس كورونا وتداعياته الخطيرة التى ترتب عليها إغلاق العديد من الأنشطة الاقتصادية فى جميع دول العالم بما فيها مصر ودول الخليج الغنية، كما توقع البنك الدولي ارتفاع معدل نمو الاقتصاد خلال السنة المالية الجارية إلى 5%.
- وأشار إلى أن النظام البنكى مازال قويا مع ارتفاع معامل كفاية رأس المال إلى 16.8% وهبوط معدل القروض المتعثرة أو المعطلة NPLs إلى 3.5% خلال الربع الثانى من العام الحالى علاوة على أن مخاطر التمويل مازالت متدنية ولكن صافى الأصول الأجنبية للبنوك انخفض فى الشهور الأخيرة غير أن الدعم المالى التدريجى الجارى حالياً مع الارتفاع فى نمو الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى يؤيدان توقع المعهد لانخفاض ديون الحكومة خلال العام المقبل.
- ويحذر معهد التمويل الدولي، من أن العجز فى الحساب الجارى سيرتفع هذا العام إلى 4.2% من 3.1% فى عام الوباء ولكنه سيهبط فى العام القادم إلى 3.7% بسبب ضعف إيرادات السياحة التى كانت تمثل 10% من الناتج المحلى الإجمالى قبل ظهور وباء كورونا، حيث هيبت إيرادات السياحة لمصر بنسبة 50% لتسجل 4.9 مليار دولار خلال السنة المالية الماضية متأثرة بالصدمة التى تعرضت لها السياحة الدولية بسبب كورونا بالمقارنة مع ما يقرب من 13 مليار دولار فى عام ما قبل الوباء، وارتفعت إيرادات السياحة إلى ما بين 3.5 مليار و4 مليارات دولار فى النصف الأول من العام الحالى، فى حين بلغ عدد السائحين الذين استقبلتهم البلاد أكثر من 3.5 مليون سائح ولكن من المتوقع زيادة عدد السائحين الفترة المقبلة بنسبة تتراوح بين 45% و60%، مقارنة بالعام الماضى.
- وأوضح رغم أن السياحة كانت من الموارد الرئيسية للعملة الأجنبية إلا أنها من أكثر القطاعات الاقتصادية التى تأثرت سلباً بسبب انتشار كوفيد 19 الذى كبد شركات السياحة والطيران خسائر فادحة على مستوى العالم مع توقف حركة الطيران وفرض قيود على حركة الناس لمنع تفشى العدوى بالفيروس المميت ولكن من المتوقع أن تعود إيرادات السياحة إلى طبيعتها فى مصر مع نهاية العام القادم .
- وأضاف معهد التمويل الدولي، أن تدفقات تحويلات العاملين المصريين فى الخارج زادت بدرجة كبيرة خلال العام الماضى وحتى الآن ومن المتوقع أن تواصل الارتفاع العام القادم أيضاً مع تزايد التطعيمات ضد كورونا وتعافى القطاعات الاقتصادية فى دول الخليج التى يعمل بها معظم المصريين، حيث دفعت السياسات التى تبناها البنك المركزى المصرى السيولة الدولارى الواردة من الخارج إلى السوق الرسمية وخزائن البنوك مع اختفاء تجارة العملة فى السوق السوداء وعمليات الدولار لتنتج تحويلات المصريين العاملين بالخارج إلى المصارف الرسمية ولتسجل مستويات قياسية وتاريخية، وزادت تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال السنة المالية 2021 / 2020 بأكثر من 13% لتتجاوز 31 مليار دولار لتسجل أعلى مستوى تاريخى لها مقارنة مع 27.8 مليار دولار خلال السنة المالية السابقة كما ارتفعت قيمة التحويلات خلال الفترة من شهر أبريل وحتى يونيو من العام الحالى بمعدل 29.6% لتصل إلى 8.1 مليار دولار بينما قفزت خلال يونيو فقط بمعدل سنوى بلغ 15.5% لتقترب من 3 مليارات دولار.
- وأشار إلى إن قد أدى إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادى فى أول نوفمبر 2016 وتحرير سوق الصرف وتعويم الجنيه مقابل الدولار إلى حصول الجهات والمصارف الرسمية على الحصة الأكبر من إجمالى السيولة الدولارى والعملة الصعبة الواردة من الخارج لدرجة أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج ارتفعت إلى 18.7 مليار دولار خلال العام المالى 2016 / 2017 وإلى 24.7 مليار دولار خلال العام المالى التالى وإلى نحو 25.5 مليار دولار خلال العام المالى 2018 / 2019 وإلى 27.8 مليار دولار بالعام المالى 2019 / 2020 ثم قفزت إلى 31.4 مليار دولار السنة المالية الماضية ليتجاوز إجمالى التحويلات منذ التعويم 128 مليار دولار.
- أكد معهد التمويل الدولي أن قد باتت مصر من أكثر أسواق الدول الناشئة جذبا للمستثمرين الدوليين بفضل استمرار ارتفاع عوائد السندات وأذون الخزانة واستقرار سعر الصرف الأجنبى لدرجة أن صافى تدفقات رأس المال قفز بأكثر من الضعف هذا العام حتى الآن بفضل تزايد ممتلكات الأجانب من هذه الديون، حيث حققت الحكومة تقدماً واضحاً فى الإصلاحات الهيكلية خلال الثلاث سنوات الماضية ومنها تنفيذ إصلاحات فى القواعد التنظيمية مما أدى إلى تزايد الاستثمار الأجنبى المباشر FDI غير أن معظمه يركز على قطاع الطاقة لكن تحقيق نمو اقتصادى أعلى وشامل ومستدام يتطلب التركيز على تخفيف التحديات الهيكلية ومنها تحسين بيئة البيزنس وإصلاح المالىات العامة وتوفير حرية ومساحة أوسع لأنشطة القطاع الخاص وتيسير نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

● صندوق النقد الدولي، عجز الموازنة المصري يتراجع إلى 6.3% من الناتج المحلى الإجمالى ².

- يرى صندوق النقد الدولي أن عجز الموازنة سيتقلص إلى 6.3% من الناتج المحلى الإجمالى بنهاية السنة المالية الحالية، مقارنة بـ 7.3% فى السنة المالية 2020/2021. على الرغم من أن هذا قد يبدو واعدًا، فإن الرقم 6.3%

ارتفع بمقدار 0.5 نقطة مئوية عن التوقعات السابقة للصندوق للسنة المالية 2021/2022.

- وتوقع صندوق النقد الدولي في تقريره لشهر أكتوبر، استمرار انخفاض عجز الموازنة حتى يصل إلى 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2025/2026، وهي زيادة طفيفة عن 4.2% توقعها الصندوق في تقريره لشهر أبريل، وزيادة أكبر عن توقعات العام الماضي عند 3.8%، و يتوقع أن يسجل الفائض الأولي تحسنا طفيفا مما كان متوقعا في السابق، حيث وصل إلى 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية السنة المالية الحالية، من المتوقع سابقا عند 1% .
- ويتوقع صندوق النقد الدولي، زيادة طفيفة قدرها 0.2 نقطة مئوية في الإنفاق العام، إذ يتوقع ارتفاعه إلى 27.4% من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي 2021/2022 من 27.2% المسجلة خلال العام المالي الماضي، والتي كانت أقل من توقعات الصندوق البالغة 27.9%. وأوضح أن الحكومة المصرية ستخضع قريبا لقواعد جديدة عند إعداد الموازنة بعد أن أعطى مجلس الشيوخ موافقته المبدئية على قانون الموازنة الموحدة، والذي من شأنه أن يحكم الميزانية السنوية للدولة ومساءلة الحكومة في مشروع قانون محدث يراعي عمليات إعداد الموازنة الحديثة ويزيل التداخل بين التشريعات المختلفة.
- وأوضح صندوق النقد الدولي، أن قد شهد إجمالي الدين العام المالي الحالي انخفاضا طفيفا إلى 89.5% من 88.9% المتوقعة خلال تقرير أبريل، وانخفاضا كبيرا عن ديون العام الماضي التي سجلت 91.4%، وسيستمر الدين في اتجاهه الهبوطي حتى العام المالي 2025/2026، عندما يصل إلى 74.1%، وستمثل إجمالي الاحتياجات المالية للعام المالي الحالي نحو 36.9% من الناتج المحلي الإجمالي.
- وأضاف صندوق النقد الدولي، أن من المتوقع أن ترتفع الإيرادات إلى 21% في العام المالي الجاري من 19.9% خلال العام المالي الماضي على أن تصل إلى 21.6% بحلول العام المالي 2025/2026.

• صندوق النقد يتوقع تعافيا مستمرا هشا في الشرق الأوسط وارتفاع معدل النمو إلى 1.4% العام الجاري³.

- توقع صندوق النقد الدولي ارتفاع إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة قدرها 4.1% في عامي 2021 و 2022 على السواء بعد الانكماش الحاد الذي شهدته المنطقة العام الماضي، مضيفا أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى سيرتفع بنسبة قدرها 4.3% العام الجاري و 4.1% العام المقبل.
- وأضاف إن المنطقة أحرزت تقدما جيدا منذ بداية العام الجاري، فإلى جانب بلدان مجلس التعاون الخليجي، تمكنت عدة اقتصادات مصدرة للنفط وأخرى من اقتصادات الأسواق الصاعدة مثل أذربيجان والأردن وكازاخستان والمغرب من إحراز تقدم في نشر اللقاحات، وبالإضافة إلى ذلك، يتضح من البيانات المتاحة عن النصف الأول من العام الجاري 2021 أن التعافي جار رغم الموجات الجديدة من تفشي الفيروس.
- وأفاد صندوق النقد الدولي بأن هناك تحد جديد يواجه المنطقة وهو استمرار مسارات التعافي المتباعدة في ظل مخاوف من حدوث ندوب اقتصادية ؛ فعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يظل إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أقل من توقعات ما قبل الأزمة بحوالي 2.4% في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبحوالي 6.9% في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.
- ويرى الصندوق أن العمالة الأقل مهارة والشباب والنساء والعمالة المهاجرة تعرضت لأشد الضرر من جراء الجائحة، وكذلك الشركات الصغيرة، لا سيما في القطاعات كثيفة المخالطة، وأضاف أن راكم المخاطر ومواطن الضعف بالمنطقة في ظل ازدياد عدم اليقين حول سرعة التغلب على الجائحة يمثل تحدياً، وتتضمن المخاطر في هذا الشأن حالات التأخر في التطعيمات؛ وتشديد الأوضاع المالية العالمية؛ والإنهاء المبكر للدعم المقدم من خلال السياسات؛ واستمرار التضخم والاضطرابات الاجتماعية والمخاطر الجغرافية-السياسية والامنية، والصدمات المناخية.

³ <https://almalnews.com/%d8%a8%d8%b9%d8%af-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%86%d9%83%d9%85%d8%a7%d8%b4-%d8%a7%d9%84%d8%b0%d9%8a-%d8%ae%d9%84%d9%81%d8%aa%d9%87-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%a7%d8%a6%d8%ad%d8%a9-%d8%b5%d9%86%d8%af%d9%88%d9%82/>

ثانياً: الأخبار الأسبوعية:

- **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر تمتلك رؤية واضحة لتحقيق وتوطين أهداف التنمية المستدامة⁴.**
- أشارت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، إلى أن مصر تهتم بتنفيذ إصلاحات شاملة على جميع الأصعدة، بالرغم من التداعيات التي تعرضت لها الدولة نتيجة جائحة كورونا، إلا أن هناك بالفعل نتائج إيجابية تم تحقيقها.
- وأشارت إلى الإجراءات والمبادرات التي اتخذتها الدولة لمواجهة الوباء، موضحة أن الاقتصاد المصري أصبح أكثر مرونة في مواجهة الوباء وأن مصر أعلنت عن برنامجاً للإصلاحات الهيكلية يعمل على تشكيل الاقتصاد المصري في مرحلة ما بعد جائحة كورونا.
- وأوضحت أن هذه المبادرات تشمل المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي المصري الذي أطلقتته الحكومة في عام 2016، والذي يأتي في إطار تحقيق أهداف رؤية مصر 2030، ويتماشى مع أهداف أجندة أفريقيا 2063، وحول رؤية مصر 2030، أشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى إنها تمت بشكل تشاركي، مؤكدة أن الهدف منها هو تقديم الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة وحل القضايا واسعة الانتشار في البلاد ليس فقط في الوقت الحالي، ولكن على المدى الطويل.
- وأشارت إلى أن رؤية مصر 2030 تستند على مبادئ "التنمية المستدامة الشاملة" و "التنمية الإقليمية المتوازنة"، وتعكس الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- وأضافت الدكتورة / هالة السعيد، أن هناك إمكانات هائلة لكل من المستثمرين المصريين والأجانب والقطاع الخاص لدعم مصر لتحقيق رؤيتها الطموحة، مؤكدة أن تحسين ركيزة البنية التحتية يعد أحد الجهود الرئيسية لرؤية مصر 2030 لتحفيز القطاع الخاص، وأن وجود بنية تحتية عالية الجودة يعد أيضاً أحد أهم المؤشرات الفرعية لتقرير التنافسية العالمية.
- وأكدت أن النجاح في تطبيق برنامج وطني للإصلاح الاقتصادي أدى إلى زيادة قوة ومرونة الاقتصاد، مما سمح لمصر بأن تصبح لاعباً أكبر في نظام التجارة العالمي، وإتاحة الفرصة للاستفادة من النمو العالمي وليس المحلي فقط.
- أشارت الدكتورة / هالة السعيد، إلى أن الإصلاحات الاقتصادية قد ساهمت في مواجهة الصدمات الخارجية والآثار السلبية الناتجة عن الجائحة، وتعزيز قدرة الدولة على خلق الفرص في إطار اقتصاد عالمي جديد تشكلت معالمه في سياق تلك الأزمة، المرتبطة بالتحديات والفرص غير المسبوقة في المستوى الدولي، مؤكدة أن الاقتصاد المصري اثبت مرونته في مواجهة الصدمات الخارجية بفضل اعتماد سياسات مالية ونقدية جيدة التنسيق ومجموعة من الإصلاحات المؤسسية والتشريعية المدروسة، فضلاً عن تنفيذ العديد من السياسات الاستباقية لمواجهة الأزمة.
- وأكدت أن مصر أصبحت واحدة من الدول القليلة في العالم القادرة على تحقيق النمو الإيجابي في عام 2020 وصل إلى 3.6٪، مشيرة إلى نجاح الدولة في خفض عجز الموازنة وتحقيق فائض في الميزان التجاري وخفض معدل التضخم السنوي من 23٪ عام 2016 إلى 4.5٪ في مارس 2021، كما قفز احتياطي النقد الأجنبي إلى 40 مليار دولار في أبريل، لتغطية واردات الخدمات والسلع لمدة سبعة أشهر، وتراجعت البطالة مسجلة 7.2٪ في الربع الرابع من عام 2020، وتزايدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل عام، وأوضحت أنه وفقاً للبنك المركزي المصري، كانت الولايات المتحدة ثالث أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي المباشر في مصر خلال العام المالي 2018/2019 بعد المملكة المتحدة وبلجيكا.
- وحول البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، أشارت إلى إنه يركز على رفع القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد ويهدف إلى تحقيق نمو شامل متوازن ومستدام، وتغيير هيكل الاقتصاد من خلال زيادة الوزن النسبي لثلاثة قطاعات رائدة هي الصناعة والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- ونوهت عن الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والتي تشمل قانون الاستثمار الجديد، وقانون الترخيص الصناعي، وقانون الإفلاس والخروج من السوق، وقانون تنمية المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر، وقانون حماية المنافسة، وقانون التمويل الأصغر، مشيرة إلى تعديلات قانون تنظيم استثمار القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية والخدمات والمرافق العامة، وتهدف هذه التعديلات إلى زيادة تشجيع القطاع الخاص وتوسيع مجالات الأعمال، وأن هناك لجنة مشتركة تضم وزارتي التخطيط والمالية لوضع خطة المشروعات المستقبلية التي يمكن تنفيذها كشكل من أشكال الشراكة، موضحة أن الاستثمارات العامة الموجهة لقطاع البنية التحتية بلغت خلال السنوات السبع الماضية 1.7 تريليون جنيه، متجاوزة 100 مليار دولار.
- وأشارت الدكتورة هالة السعيد إلى صندوق مصر السيادي، كإحدى الآليات الرئيسية لتعزيز الشراكة مع القطاع

⁴ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=750&lang=ar>

الخاص، وخلق فرص استثمارية في قطاعات واعدة عالية النمو، مشيرة إلى أن الصندوق يهدف إلى تعظيم الاستفادة من الأصول غير المستغلة في مصر، وتحقيق فوائد مالية مستدامة.

وأوضحت أن مصر تمتلك نظام ريادة الأعمال الأسرع نموًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مشيرة إلى أن الحكومة تولي اهتمامًا كبيرًا للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، حيث تلعب دورًا أساسيًا في تعزيز الابتكار وتحفيز النمو.

وأشارت إلى أن مصر قفزت ستة مراكز لتحتل المرتبة 114 من بين 190 دولة في تقرير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2020 الصادر عن مجموعة البنك الدولي، مقابل المركز 120 العام الماضي، وأكدت أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر أصبح أولوية قصوى لمصر، وتتوقع الحكومة في السنوات القادمة المزيد من الاستثمارات من القطاع الخاص في مجالات الطاقة المتجددة وحلول الإسكان المستدام وتحلية المياه وإدارة النفايات، مشيرة إلى أن أحد العناصر المهمة للتنمية المستدامة هو الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، منوهة عن تحدي ندرة المياه، والاجراءات التي اتخذتها الحكومة لحلها.

وأوضحت أن خطة العام المالي الحالي تشتمل على مشروعات خضراء تمثل نسبة 30% من إجمالي المشروعات المقرر تنفيذها مقارنة بنسبة 15% العام المالي الماضي، ومن المستهدف أن تصل تلك النسبة إلى 50%-60% بحلول عام 2024/2025، كما أشارت إلى إطلاق مصر "سنداتها الخضراء" الأولى بقيمة 750 مليون دولار، كدولة رائدة في هذا الصدد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإلى الاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي، والاستراتيجية الوطنية للهيدروجين.

وأشارت الدكتورة هالة السعيد إن اختيار مصر لاستضافة قمة المناخ COP27 يؤكد أن مصر دولة آمنة وفقًا لمعايير الأمم المتحدة، وهو الحدث الدولي الأكبر والأهم الذي يشهده العالم كل عام. وحول المبادرة الرئاسية "حياة كريمة"، أوضحت الدكتورة / هالة السعيد، أنها تهدف إلى تحويل أكثر من 4500 قرية مصرية إلى مجتمعات ريفية مستدامة، مشيرة إلى أنها تعد أكبر مبادرة تنموية في العالم ولها أثر إيجابي في خفض معدلات الفقر، وهي تتفق مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة.

● **الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تستعرض معدلات النمو السكاني وتنمية الأسرة ضمن خطة التنمية المستدامة للعام المالي الحالي 2022/21⁵.**

استعرضت الدكتورة / هالة السعيد، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية أبعاد التنمية البشرية والاجتماعية ضمن خطة التنمية المستدامة للعام المالي الحالي 2022/21 فيما يخص النمو السكاني وتنمية الأسرة .

وأشارت إلى إن خطة عام 2022/21 تسعى في توجهاتها وأولوياتها إلى تحقيق هدفين يتكاملان معًا، أولهما هدف اجتماعي يتمثل في رفع مستوى معيشة المواطن المصري بتوفير سبل الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية الشاملة، مع إتاحة الخدمات العامة للمواطنين كافة دون تمييز .

وأوضحت أن ثاني تلك المحاور هو هدف اقتصادي يتمثل في تنشيط الاقتصاد المصري وعودة عجلة الإنتاج للدوران بأقصى طاقة ممكنة. وحول أهمية ضبط النمو السكاني، وأضافت أن النمو السكاني المتسارع يمثل أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد المصري لما له من تداعيات اقتصادية واجتماعية كبيرة، وأفادت أنه من المنظور الاقتصادي، يترتب على تنامي السكان على نحو متسارع يترتب عليه تواضع معدلات الادخار والاستثمار، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وانخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

وأكدت أن قضية النمو السكاني المتسارع تمثل إحدى أهم القضايا التي تبتذل الدولة جهودًا حثيثة لمجابهتها وتضعها على رأس أولوياتها، بهدف الحد من تأثيراتها السلبية على مقومات التنمية الشاملة وعدالة التوزيع، انساقًا ورؤية مصر 2030 التي تهدف إلى الارتقاء بجودة حياة المواطن وترسيخ مبادئ العدالة والاندماج الاجتماعي.

وأضافت الدكتورة / هالة السعيد، أن حتمية التصدي للقضية السكانية جاء في ضوء ما تم ملاحظته مؤخرًا من عودة معدل النمو السكاني للارتفاع ليسجل 2.5% كمتوسط سنوي بين التعديدين الأخيرين، 2006 و 2017، بعد أن كان في تناقص مُطرد في التعديلات السابقة.

وأشارت إلى أن أهم مستهدفات ضبط النمو السكاني هي استهداف برامج تنظيم الأسرة خفض معدلات الإنجاب من 3.4 طفل لكل سيدة عام 2017 بصورة تدريجية إلى نحو 2.1 طفل لكل سيدة عام 2032، ثم إلى 1.6 طفل لكل سيدة في عام 2052 بفعل الالتزام بالتدابير وتطبيق السياسات الفاعلة لضبط النمو السكاني، وذلك بالمقارنة بسيناريو متوسط يصل معه معدل الإنجاب إلى 1.9 طفل / سيدة في عام 2052. وتابعت أن هناك ثلاثة سيناريوهات للنمو السكاني :

(1) السيناريو الأول يتمثل في استمرار النمو السكاني السريع بفرض بقاء معدل الإنجاب على ما كان عليه الوضع عام 2017 بمعدل 3.4 طفل لكل سيدة .

⁵ <https://mped.gov.eg/singlenews?id=748&lang=ar>

- (2) أما السيناريو الثاني، فهو سيناريو متوسط يفترض انخفاض معدل الإنجاب إلى 2.4 طفل لكل سيدة عام 2031 وإلى 2.1 طفل لكل سيدة عام 2042، وصولاً إلى 1.9 طفل لكل سيدة عام 2052.
- (3) وأكدت أن السيناريو الثالث وهو السيناريو المنشود والذي يفترض تسارع انخفاض معدلات الإنجاب على نحو متسارع إلى 2.1 و 1.8 و 1.6 طفل لكل سيدة في الأعوام الثلاثة على التوالي.

● **البنك المركزي المصري، ميزان المدفوعات يسجل فائضا 1.9 مليار دولار في 2020/2021⁶.**

- أشار البنك المركزي المصري، إلى أن قد تحول ميزان المدفوعات المصري ليحقق فائضا بلغ 1.9 مليار دولار في العام المالي الماضي المنتهي في 30 يونيو 2021، مقارنة بـ 8.6 مليار دولار في العام المالي السابق له، والذي تزامن مع الموجة الأولى من "كوفيد-19" التي أضرت بشدة بقطاع السياحة والتجارة العالمية. وأشار إلى إن تلك الأرقام "مؤشر لقدرة الاقتصاد المصري على التعافي السريع من الأزمات التي قد تواجه الاقتصاد العالمي".
- وأضاف أن قد اتسع عجز الحساب الجاري لمصر بنحو 7.2 مليار دولار في العام المالي الماضي المنتهي في 30 يونيو 2021، لينتهي العام المالي عند 18.4 مليار دولار، مقارنة بـ 11.2 مليار دولار في العام المالي السابق، وهو ما قال البنك إنه "جاء كنتيجة أساسية للهبوط الملحوظ في الإيرادات السياحية إلى أقل من ما تم تحقيقه خلال العام المالي السابق له، متأثرة بالصدمة القوية التي تعرضت لها السياحة الدولية إثر الجائحة، والتي لا يزال يعاني منها العالم". وقد تقلص عجز الحساب فعليا، على أساس ربع سنوي، من 5.7 مليار دولار في الربع الثالث من 2020/2021، على الأرجح بدعم من ارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج واستثمارات المحافظ المالية.
- وأوضح أن التحويلات كانت أكبر المكاسب، إذ ارتفعت بنسبة 13.2% على أساس سنوي لتصل إلى 31.4 مليار دولار للعام المالي بأكمله، مقارنة بـ 27.8 مليار دولار خلال العام المالي 2019/2020. وقفزت التدفقات بنسبة 30% تقريبا لتصل إلى 8.1 مليار دولار في الربع الرابع، مقارنة بـ 6.2 مليار دولار في نفس الفترة من العام الماضي.
- وشهدت استثمارات المحافظ تحولا إيجابيا هذا العام، إذ بلغ صافي التدفقات الداخلة 18.7 مليار دولار هذا العام، مقارنة بصافي تدفقات خارجة قدرها 7.3 مليار دولار في عام 2019/2020، وحافظت معدلات الفائدة الحقيقية المرتفعة في مصر على مكانتها كواحدة من أكثر الوجهات جاذبية في الأسواق الناشئة لمستثمري الديون، حيث أبقى البنك المركزي المصري على أسعار الفائدة دون تغيير خلال اجتماعات لجنة السياسة النقدية سبع مرات على التوالي.
- وأضاف البنك المركزي، أن قد سجلت عائدات قناة السويس أيضا زيادة طفيفة بنسبة 1.7% لتصل إلى 5.9 مليار دولار، بعد أن كانت 5.8 مليار دولار في العام المالي السابق، زاد عجز الميزان التجاري غير النفطي إلى 42.1 مليار دولار، بزيادة قدرها 16.7% عن عجز بلغ 36 مليار دولار في الفترة المقارنة، مدفوعا بارتفاع الواردات غير النفطية بنسبة 15.2% على أساس سنوي لتسجل 62.1 مليار دولار، مقابل 53.9 مليار دولار، وانخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة للعام بنسبة 30% على أساس سنوي إلى 5.2 مليار دولار، من 7.5 مليار دولار.
- وأوضح البنك المركزي، أن قد هبطت إيرادات السياحة بمقدار النصف خلال العام المالي، مسجلة 4.9 مليار دولار، منخفضة من 9.9 مليار دولار خلال العام المالي 2019/2020، ما يرجع بالأساس إلى تأثير عمليات الإغلاق وقيود السفر. ومع ذلك، فإن السياحة في طريقها إلى التعافي، إذ بلغ متوسط عدد الوافدين 400 ألف شخص شهريا بزيادة تلامس 40% في متوسط الأرقام الشهرية قبل الجائحة. ومن المتوقع أن تتحسن مؤشرات القطاع فقط مع رفع بعض الدول قيود السفر.

● **الدكتور / محمد معيط، وزيرة المالية، تستهدف نمواً اقتصادياً بـ 5.4% وخفض العجز لـ 6.7% في العام المالي الحالي⁷.**

- أشار الدكتور / محمد معيط، وزير المالية إلى إن الحكومة تستهدف خلال العام المالي الحالي تحقيق فائض أولي بـ 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وخفض العجز الكلي إلى 6.7% والوصول بمعدلات النمو إلى 5.4%.
- أوضح أن مصر تسعى إلى استدامة المسار النزولي لمعدلات الدين للناتج المحلي الإجمالي من خلال تبني تنفيذ استراتيجية لإدارة الدين العام تركز على تنوع مصادر التمويل وإصدار سندات «دولارية» وسندات «يوروبوند» وسندات «خضراء» وصكوك وسندات «تنمية مستدامة».
- وأضاف أن الحكومة تنتهج خلال موازنة العام المالي الحالي سياسة مالية رشيدة تركز على تحقيق التوازن بين الاستقرار المالي ومساندة الأنشطة الاقتصادية القائمة على التصنيع والتصدير، ودعم شبكة الحماية الاجتماعية، والاستثمار في العنصر البشري بتحسين جودة الخدمات الصحية والتعليمية.
- أشار إلى أنه تم تخصيص نحو 109 مليارات جنيه للإففاق على القطاع الصحي و358 مليار جنيه لتمويل

⁶ <https://enterprise.press/wp-content/uploads/2021/10/Bop-CBE-20-21-AR.pdf>

⁷ <https://economyplusme.com/79038/>

الاستثمارات الحكومية والمشروعات القومية والبنية التحتية و80 مليار جنيه لتطوير قرى الريف المصرى، و19 مليار جنيه لتمويل برنامج «تكافل وكرامة».

- وأشار أيضاً إلى أن الاقتصاد المصري حظى بالعديد من الإشادات الدولية نتيجة التحسن الإيجابي للمؤشرات المالية، ومرونته على التصدى للأزمات الداخلية والخارجية رغم تداعيات «الجائحة» التى ألفت بظلالها على العديد من اقتصادات دول العالم، حيث استطعنا تحقيق معدل نمو خلال العام المالى الماضى بنسبة 3.3% من الناتج المحلى الإجمالى وتسجيل فائض أولى 1.45% وخفض العجز الكلى للموازنة إلى نحو 7.4%.
- أوضح الدكتور / محمد معيط، أن الحكومة تستهدف استدامة المسار النزولى لمعدلات الدين للناتج المحلى الإجمالى من خلال تبنى تنفيذ استراتيجية لإدارة الدين العام تركز على تنويع مصادر التمويل وإصدار سندات «دولارية» وسندات «يوروبوند» وسندات «خضراء» وصكوك وسندات «تتمية مستدامة» وإطالة عمر الدين وخفض تكلفة التمويل، حيث بلغ معدل الدين نحو 91% بنهاية العام المالى الماضى ونستهدف خفضه إلى أقل من 90% خلال العام المالى الحالى، بما يقل عن المسجل ببعض الدول الأوروبية رغم تداعيات «الجائحة».
- أضاف أن الحكومة تسعى إلى خفض نسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلى لتسجل 8.1% خلال العام المالى الحالى مقارنة بـ 8.8% خلال العام المالى الماضى، ونستهدف إطالة متوسط عمر الدين إلى 3.7 عام مقارنة بـ 3 أعوام خلال العام المالى الماضى.
- وأشار إلي إننا حريصون على الاستمرار فى عمليات «التطوير والمكينة» التى تشهدها مختلف قطاعات الوزارة لتحديث نظم إدارة المالية العامة للدولة وتعزيز حوكمة منظومة المصروفات والإيرادات، على النحو الذى يُسهم فى رفع كفاءة التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين الإنفاق العام وتعظيم الاستفادة من موارد الدولة، حيث نستهدف من خلال تنفيذ استراتيجية الإيرادات متوسطة المدى زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة 2% من الناتج المحلى خلال أربعة أعوام، مشيراً إلى أن مشروعات «الرقمنة» أدت إلى ارتفاع حصيللة الضريبة على الدخل بنسبة 11% وحصيللة الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 47%.
- وأوضح أن الحزمة الاستباقية التى اتخذتها الدولة لمساندة القطاعات والفئات الأكثر تضرراً نتيجة التداعيات السلبية لجائحة «كورونا» بلغت نحو 2% من الناتج المحلى الإجمالى بقيمة 100 مليار جنيه وقد تم إنفاق نحو 64% منها لدعم قطاعات الصناعة والتصدير والسياحة وبرامج الحماية الاجتماعية، موضحاً أن صندوق النقد الدولى أشاد بمصر باعتبارها من أفضل الدول فى كفاءة وفاعلية إنفاق حزمة المساندة الاقتصادية ومراعاة الأولويات العاجلة لقطاع الصحة.

ثالثاً: النشاط المالي

التخصيم

- أطلقت الهيئة، خلال عام 2018، مشروع قانون يجمع نشاطي التأجير التمويلي والتخصيم في قانون واحد، وتمت الموافقة على المشروع من قبل كل من مجلس النواب ومجلس الوزراء. ويساهم القانون في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول أدوات التمويل غير المصرفي لشرائح من المجتمع لا تستفيد حالياً من عدد من الخدمات المالية. ويعد نشاط التخصيم أحد الركائز لتوفير رأس المال العامل وتسريع دورته، وعلى وجه الأخص في تخصيص الحقوق المالية قصيرة الأجل.
- كما يُعد سوق التخصيم في مصر سوقاً واعدًا؛ فقد ارتفعت قيمة الأوراق المخضمة حوالي ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الأربع سنوات الماضية؛ حيث زادت من 3,7 مليار جنيه مصري في 2014 إلى 10.6 مليار جنيه في 2018. وارتفعت بنسبة 18% تقريباً مقارنة بالعام الماضي البالغة 8.9 مليار جنيه.

التأجير التمويلي

ما هو التأجير التمويلي (Financial Leasing)؟

- التأجير التمويلي هو أحد المصادر غير التقليدية للتمويل الاستثماري متوسط وطويل الأجل والذي ينتقل بمقتضاه الى المستخدم (المستأجر) حق استخدام أصل معين مملوك للمؤجر بموجب اتفاق تعاقدي بين الطرفين مقابل دفعات دورية لمدة زمنية محددة ويجوز للمستأجر في نهاية المدة شراء الأصل للمؤجر.
- ويعد البيع مع إعادة الاستئجار هو أحد صور التأجير التمويلي. حيث تقوم الشركة ببيع أحد أصولها الإنتاجية الثابتة (طويلة الأجل) الى شركة تأجير بشرط إعادة استئجار هذا الأصل مرة أخرى من شركة التأجير التمويلي. وبالتالي تستمر الشركة في استخدام هذا الأصل الإنتاجي في نشاطها وتحصل في الوقت ذاته فوراً على حصيلة نقدية من بيع الأصل تستخدمها الشركة لتمويل رأس المال العامل، على أن تقوم بسداد القيمة الإيجارية للأصل المستأجر على عدة سنوات مستقبلية.

● الرقابة المالية تحدد ضوابط صارمة للمستفيدين من شركات التأجير التمويلي:

- أصدر الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، قراراً رقم 82 لسنة 2019، بتعديل قرار مجلس الإدارة رقم 7 لسنة 2019، بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم. وقرر محمد عمران، يضاف إلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم 7 لسنة 2019 بشأن القواعد والضوابط المنظمة لعمل الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والتخصيم مادة جديدة برقم (4مكرراً) نصها كالآتي: بيع الأصل وإعادة استنجاهه تمويلاً.
- على شركات التأجير التمويلي عند قيامها بإبرام عمليات شراء الأصل مع إعادة تأجيره تمويلاً التحقق من قيام المستأجر باستخدام التمويل الممنوح له في نشاطه ووفقاً للأغراض المحددة بالدراسة الائتمانية من خلال المستندات المؤيدة والمتابعة الدورية لنشاط المستأجر مع سريان الضوابط الآتية كحد أدنى:
- تمويل العمليات التشغيلية للمستأجر: يجب على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض العمليات التشغيلية التأكد من استخدام من التمويل في الغرض المخصص له طبقاً للموافقة الائتمانية الصادرة للمستأجر على أن يوضح المستأجر أوجه صرف التمويل الممنوح له من الشركة، وذلك من خلال المتابعة الدورية للعمليات التشغيلية التي يقوم بها المستأجر ومدى انعكاس ذلك على التدفقات النقدية.
- تمويل شراء الأصل ذات المواصفات الخاصة وذات التكنولوجيا العالية الذي يصعب تسويقه بالسوق الثانوي: تقوم شركات التأجير التمويلي بعد شرائها للأصل المؤجر من المستأجر بتوجيه التمويل مباشرة إلى مورد الأصل ذو المواصفات الخاصة و/أو ذو التكنولوجيا العالية محل التمويل.
- استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر: على شركات التأجير التمويلي عند منح التمويل لأغراض استكمال بناء أو تعليية أو تشطيب عقار للمستأجر أن يتم توجيه التمويل على شرائح وفقاً لما هو متفق عليه فيما بين الشركة والمستأجر، ووفقاً لمستخلصات إنجاز الأعمال المقدمة من جانب المستأجر للشركة.
- سداد ديون Debt Swap : تلتزم شركات التأجير التمويلي حال منح التمويل لأغراض سداد ديون المستأجر، بتضمين الدراسة الائتمانية للتدفقات النقدية وبيان تفصيلي مقدم من المستأجر موضحاً به الدائنين وقيمة الدين وسبب نشأته على أن يكون سبب نشأة الدين مرتبط بنشاط المستأجر.

التمويل متناهي الصغر

الحكومة تقر تعديلات على قانون التمويل متناهي الصغر:8

- وافق مجلس الوزراء خلال اجتماعه أمس على مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 141 لسنة 2014، بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر، وجاء مشروع القانون لينظم كلاً من نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، والتمويل متناهي الصغر، تنظيمياً قانونياً متكاملماً بما يؤكد على خضوع نشاط تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهي الصغر لأحكام قانون تنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية، ويحتوي على قواعد وضوابط مزاولة الشركات لتلك الأنشطة بشكل يُحقق المرونة وسهولة التطبيق، بالإضافة إلى توفير إمكانية تعديل وتطوير هذه القواعد حسب احتياجات النشاط التجاري والصناعي.
- وتضمن مشروع القانون تعديل مسمى القانون من "قانون بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر"، ليكون "قانون تنظيم مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر"، وأشار مشروع القانون إلى عدم سريان أحكام هذا القانون على جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر والبنوك الخاضعة لرقابة البنك المركزي المصري، في الوقت الذي نص فيه مشروع القانون على ألا يقل رأس المال المصدر والمدفوع للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة عن الحد الذي يقره مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، وبما لا يقل عن 20 مليون جنيه، و5 ملايين جنيه للشركات التي ترغب في تمويل المشروعات متناهي الصغر، وأن يكون على الشركات الراغبة في مزاولة نشاطي تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة وتمويل المشروعات متناهي الصغر معاً أن تستوفي الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع الذي يقره مجلس إدارة الهيئة لكل من النشاطين.
- كما حدّد مشروع القانون إجراءات اصدار تراخيص مزاولة الشركات لنشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وكذلك مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وإجراءات مزاولة النشاطين معاً. وحدّد مشروع القانون اختصاص مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع قواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وقواعد وضوابط مزاولة نشاط تمويل المشروعات متناهي الصغر، وكذلك قواعد وضوابط مزاولة النشاطين معاً، على أن يتم ذلك بعد التنسيق مع جهاز تنمية المشروعات .
- ونص مشروع التعديل أيضاً على اختصاص وحدة مراقبة نشاط التمويل من الجمعيات والمؤسسات الأهلية بوضع شروط حصول الجمعيات على ترخيص بمزاولة نشاط تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة،
- **تعاون جديد بين جهاز تنمية المشروعات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم قطاع المشروعات الصغيرة في مصر⁸.**
- أشارت الأستاذة نيفين جامع وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهي الصغر، إلى أن تم توقيع اتفاق تعاون جديد لدعم أنشطة جهاز تنمية المشروعات من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحضور.
- وأكدت أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أهم الجهات المانحة والداعمة لأنشطة الجهاز حيث يرجع التعاون بين الجانبين لأكثر من عشرين عاما نجحا خلالها في دعم الآلاف من أصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهي الصغر فنيا وماليا باستخدام أفضل الممارسات التنموية التي تتفق مع المعايير الدولية كما تم خلالها تنفيذ مشروعات متنوعة لتطوير البنية الأساسية والتنمية المجتمعية التي أسهمت في توفير فرص تشغيل كثيفة للعمالة غير المنتظمة كما أدت إلى توفير بيئة أفضل لنمو قطاع المشروعات الصغيرة بمختلف محافظات مصر وهو ما يتفق مع رؤية القيادة السياسية المصرية للنهوض بهذا القطاع ورفع قدراته في الإنتاج والتشغيل.
- وأوضحت أن التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يأتي استكمالاً للتعاون القائم بين الجهاز وعدد كبير من الجهات المانحة والدولية مما يعبر عن ثقة هذه الجهات في قدرات المؤسسات المصرية وأجهزتها المختلفة في ضوء الاستقرار والنمو الاقتصادي الذي حققته الدولة المصرية في السنوات الأخيرة وأضافت أن هذا الاتفاق الجديد سيسهم في تحقيق أهداف الجانبين المتمثلة في المشاركة في تنفيذ رؤية مصر 2030 التي تتفق مع المعايير الدولية وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لتوفير حياة أفضل للمواطنين اقتصادياً واجتماعياً.
- وأكدت أنه تعاون جديد يأتي في ضوء ظروف استثنائية يشهدها قطاع المشروعات الصغيرة نظرا لأزمة كوفيد - 19 وما فرضته من قيود على حركة البيع والشراء وتوفير المواد الخام مما يتطلب تطوير الخدمات وتدريب الكوادر البشرية العاملة في جهاز تنمية المشروعات لتتمكن من تنفيذ أنشطة الجهاز بفاعلية وكفاءة أكبر وتلبية المتطلبات المختلفة لقطاع المشروعات الصغيرة الذي يشهد نمواً سريعاً في مصر.

⁸ [http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-\(62\)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx](http://www.cabinet.gov.eg/arabic/MediaCenter/CabinetNews/Pages/%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D9%80%D9%80%D8%A7%D8%B9-%D9%85%D8%AC%D9%84%D9%80%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%80%D9%88%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D9%82%D9%80%D9%80%D9%85-(62)-%D8%A8%D8%B1%D8%A6%D9%80%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%83%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%AF%D8%A8%D9%88%D9%84%D9%8A.aspx)

⁹ <https://www.msme.eg/ar/Pages/News/NewsInfo.aspx?NewsId=281>

الأداء الأسبوعي للبورصة المصرية:

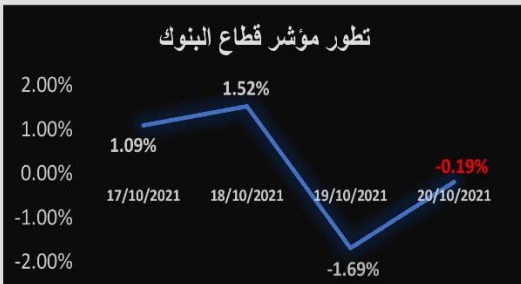


تطور مؤشرات البورصة خلال الاسبوع



تطور مؤشرات القطاعات بداخل البورصة

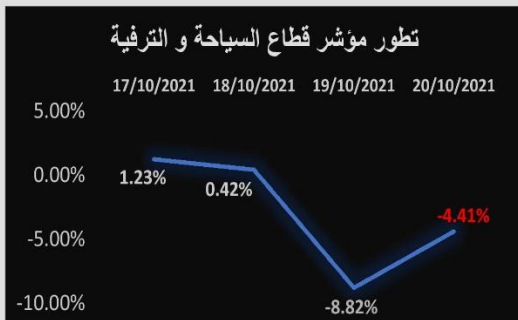
سجل مؤشر EGX30 المحدد النسبي لأكثر 30 سهماً مقيداً بالبورصة المصرية تراجعاً بنسبة -0.6% في نهاية تعاملات اليوم الأربعاء 20 أكتوبر 2021 مقارنة بارتفاع بنسبة 1.5% في بداية الأسبوع. كما تراجع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس 70 الذي يضم 70 شركة متوسطة مقيدة بالبورصة المصرية بنسبة -2.7% مقارنة بارتفاع بنسبة 0.1% في بداية الأسبوع، وذلك لأن يوم الخميس الموافق (21 / 10 / 2021) عطلة رسمية بمناسبة المولد النبوي الشريف.



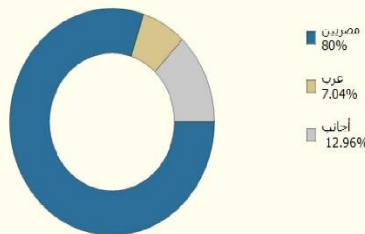
سجل معدل نمو مؤشر قطاع البنوك تراجعاً اليوم الأربعاء بنسبة 0.19% مقارنة بارتفاع بنسبة 1.1% في بداية الأسبوع، كما انخفض مؤشر قطاع السياحة والترفيه بنسبة -4.40%، مقارنة بارتفاع بنسبة 1.23% في بداية الأسبوع.



فئات المستثمرين



المصريون مقابل الاجانب



رابعاً: انفوجراف

- انفوجراف (1) يوضح البنك المركزي المصري الذي يشير إلى أن قد حقق ميزان المدفوعات فائض كلي بقيمة **1.9 مليار دولار في 2021** :

فائض جديد يحققه ميزان المدفوعات المصري

عوامل تحقّق الفائض في ميزان المدفوعات

صافي تدفق للداخل في الحساب الرأسمالي والمالي

خلال 20/2019 خلال 21/2020

5.4 **23.4**

مليارات دولار مليار دولار

نتيجة لـ:

ارتفاع طفيف في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات غير البترولية، بمقدار 70.2 مليون دولار.

تحسن الاستثمارات الأجنبية بمحفظة الأوراق المالية، مُحققة صافي تدفق للداخل بنحو 18.7 مليار دولار.

1.9

مليار دولار

فائض كلي في ميزان المدفوعات خلال العام المالي 21/2020.



عوامل حدثت من تفاقم عجز الحساب الجاري



98.4% انخفاض في عجز الميزان التجاري البترولي مسجلاً 6.7 ملايين دولار خلال 21/2020 مقارنة بـ 20/2019

31.4

مليار دولار

قيمة تحويلات المصريين العاملين بالخارج خلال 21/2020، بمعدل نمو 13.2% مقارنة بـ 20/2019

المصدر: البنك المركزي المصري، أكتوبر 2021



ميزان المدفوعات المصري

مجلس الوزراء المصري
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

